



تشمل المشاركة بالمعارض المقامة في البلدين وتبادل الخبرات والدراسات المتعلقة بالأسواق الوطنية

## مذكرة تفاهم بين حكومتي الكويت والسعودية في مجال تنمية الصادرات

الطرف الذي قدمها، ويظل حكم هذه المادة ساري المفعول حتى بعد انتهاء العمل بهذه المذكرة.

### المادة السابعة

يسوى أي خلاف ينشأ بين الطرفين حول تفسير هذه المذكرة أو تنفيذها بالتشاور بينهما وبما يخدم مصالحهما المشتركة وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، فيسوى الخلاف عبر القنوات الدبلوماسية لدى الطرفين، ولا يجوز تقديمه إلى أي هيئة أو أي جهة أخرى لتسويته.

### المادة الثامنة

1- تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ آخر إشعار متبادل بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية ويؤكد استحصال الإجراءات النظامية الداخلية اللازمة لدخولها حيز التنفيذ.

2- مدة هذه المذكرة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ نفاذها، وتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة، ما لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاؤها أو عدم تجديدها قبل ثلاثة أشهر على الأقل من التاريخ المحدد لإنهائها أو انتهاءها.

3- يمكن تعديل هذه المذكرة باتفاق الطرفين، ويدخل التعديل حيز النفاذ وفقاً للإجراء الوارد في الفقرة (1) من هذه المادة.

4- في حال إنهاء المذكرة أو عدم تجديدها تستمر أحكامها سارية المفعول بالنسبة إلى البرامج والمشروعات التي عليه، ولا تنتقل إلى طرف ثالث دون موافقة كتابية من



### المنفعة المتبادلة.

### المادة الثانية

يعمل الطرفان على تطوير التعاون المشار إليه في المادة الأولى من هذه المذكرة من خلال الوسائل الآتية:

1- المشاركة في المعارض العامة والمتخصصة المقامة في أي من بلديهما.

2- تبادل الدراسات المتعلقة بالأسواق الوطنية.

3- تبادل الخبرات والمعلومات - غير السرية - بينهما في مجال تنمية الصادرات، ومنها المعلومات التجارية لدعم المصدرين وإحصاءات الصادرات والواردات والمتعلقة بالصناعات والمنشآت التصديرية أو الاستيراديه وفقاً لإحصاءات الرسمية.

4- تشجيع دور البعثات التجارية.

5- عقد الدورات التدريبية والشبوات وجلسات العمل والمؤتمرات ذات العلاقة بتنمية الصادرات.

6- المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات ذات الصلة التي تنظم في أي من بلديهما.

7- أي وسيلة أخرى يتفقان عليها.

### المادة الثالثة

1 - يعين كل طرف مسؤولي يتحمل كل طرف - وفق إمكانياته المتاحة - التكاليف المترتبة على تنفيذ التزاماته بناء على هذه المذكرة ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

2- تتشجع دور البعثات التجارية.

3- عقد الدورات التدريبية والشبوات وجلسات العمل والمؤتمرات ذات العلاقة بتنمية الصادرات.

4- تشجيع دور البعثات التجارية.

5- عقد الدورات التدريبية والشبوات وجلسات العمل والمؤتمرات ذات الصلة التي تنظم في أي من بلديهما.

6- المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات ذات الصلة التي تنظم في أي من بلديهما.

صدر مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة الكويت وحكومة المملكة العربية السعودية في مجال تنمية الصادرات.

### وجاء في المرسوم:

### مادة أولى

الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة الكويت وحكومة المملكة العربية السعودية في مجال تنمية الصادرات والموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 2025/12/16 والمرققة نصوصها في هذا المرسوم.

### مادة ثانية

على الوزراء - كل ما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت مذكرة التفاهم على أن حكومة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، وحكومة المملكة العربية السعودية، ممثلة بهيئة تنمية الصادرات السعودية، المشار إليها فيما بعد بالطرفين رغبة منهما في التعاون في مجال تنمية الصادرات وتعزيز فرص الأعمال التجارية وترويجها بين البلدين، وإدراكاً منهما للفوائد التي ستتحقق من مثل هذا التعاون وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في بلديهما، ووفق الإمكانيات المتاحة لديهما، قد اتفقتا على ما يأتي:

### المادة الأولى

تهدف هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في مجال تنمية الصادرات ووضع إطار عام للأنشطة والمهام المشتركة، وتطوير القدرات المؤسسية، بما يحقق

مبؤسسات ومعاهد تأهيل في مجال الملاحة التجارية الكافة الاختصاصات بما فيها التدريب العملي على السفن الراقعة العلم الطرف الآخر بتكاليف تشجيعية لتنمية ودعم التعاون البحري بين البلدين.

وأفصحت المادة الثالثة عشرة على أن يتعاون الطرفان على دراسة القضايا الاقتصادية والفنية التي تنشأ عن ممارسة أنشطة الملاحة البحرية التجارية والنقل البحري، وتبادل المعلومات المتعلقة بالنشاط الملاحي البحري عن طريق الهيئات المختصة في كل من البلدين وتنسيق المواقف في مجال العلاقات الدولية والاتحادات ذات الصلة بالنشاط النقل البحري والملاحة البحرية والموانئ، وأوضحت المادة الرابعة عشرة أنه بغية تنمية التعاون في مجال الموانئ تشجع الطرفان التبادل بصفة منتظمة للمعلومات والوثائق والإحصائيات الدورية وغيرها وتبادل الزيارات بين العاملين والمختصين في الموانئ بغية في اكتساب الخبرة وتوحيد الإجراءات والأنظمة المتبعة في كلا البلدين بهدف تقوية مواجهة المنافسة الخارجية.

وتطرق المادة الخامسة عشرة لأحكام تعديل هذه الاتفاقية وبينت المادة السادسة عشرة طرق تسوية أية خلافات قد تنشأ عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، وأخيراً استعرضت المادة السابعة عشرة الأحكام الختامية فيما يتعلق بالتوقيع والتصديق والانضمام إلى الاتفاقية ونفاذها.

وتناولت المادة (15) طريقة إجراء التعديلات واشتملت المادة (2) على التعاريف ومنها المساعدات الملاحية البحرية والدولة العضو والعضو المنتسب، وبينت المادة (3) الغاية والأهداف من عمل المنظمة، وحددت المادة (4) المهام لبلوغ الغاية والأهداف الواردة في المادة (3)، وتناولت المادة (5) الأغراض التي تتألف منها المنظمة، وأوضحت المادة (6) أجهزة المنظمة كالجمعيّة العمومية والمجلس واللجان والأمانة، ونظمت المادة (7) المسائل المتعلقة بالجمعية العمومية، وتطرق المادة (8) إلى الأمور الخاصة بالمجلس من حيث التعريف ومما يتألف ويتخسب والمهام التي يقوم بها، وبينت المادة (9) الأعمال التي تقوم بها اللجان والهيئات الفرعية لتحقيق غاية المنظمة وأهدافها، أما فيما يخص المادتين (10) و(11) فقد بينتا آلية عمل الأمانة الدائمة للمنظمة وعملية التصويت، وجاء في المادة (12) اللغات الرسمية للمنظمة وخصصت المادة (13) التمويل الخاص بنفقات المنظمة، ونصت المادة (14) على الشخصية القانونية والامتيازات والحصانات اللازمة للمنظمة،

والتصديق على المرسوم رقم 54 لسنة 2026 بالموافقة على انضمام الكويت إلى ميثاق تأسيس المنظمة العالمية للمياه.

ونص المرسوم على:

### مادة أولى

الموافقة على انضمام دولة الكويت إلى ميثاق تأسيس المنظمة العالمية للمياه، الموقع في مدينة الرياض بتاريخ 2025/5/28 والمرققة نصوصه بهذا المرسوم بقانون.

### مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المذكرة الإيضاحية

في إطار السعي إلى مكافحة الآثار السلبية لتحديات المياه على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحة والاستدامة والتصدي للتحديات العالمية المتزايدة في قطاع المياه والإسهام في

اشتراط ألا يكون رب الأسرة أو زوجته حاصلًا على مسكن أو بدل نقدي من أي جهة

## «السكنية»: الراتب 1500 دينار شهرياً فما دون شرط لتسجيل الطلبات على المساكن المؤجرة

عدم امتلاك أحد الزوجين لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية شرطاً لتسجيل الطلبات على المساكن..

ويجوز للحالات الخاصة ممن تجاوزه ويحد أقصى 2000 دينار التقدم بطلب دراسة حالته

وتطبق في الحالتين الضوابط والمعايير المقررة في القانون واللائحة.

وأضافت أن التعديلات تضمنت أيضاً ألا يكون قد سبق للأسرة الحصول على الرعاية السكنية من قبل الدولة أو سبق تأجيرها أحد المساكن وتم إخلاؤه إدارياً واستمراده بسبب مخالفته النظم والقواعد المقررة وألا يكون رب الأسرة أو زوجته حاصلًا على مسكن أو بدل نقدي من أي جهة.

وأوضحت أن التعديلات شملت كذلك أن تكون الأسرة مقيمة إقامة دائمة ومستقرة بدولة الكويت، وذلك وفقاً لمادة (2) من اللائحة ولا يكون لدى صاحب الطلب سجل

عقاري سار ويستثنى من ذلك تراخيص المشروعات متناهية الصغر وذات الطبيعة الخاصة والأعمال الحرة.

ونصت مذكرة التفاهم على أن حكومة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، وحكومة المملكة العربية السعودية، ممثلة بهيئة تنمية الصادرات السعودية، المشار إليها فيما بعد بالطرفين رغبة منهما في التعاون في مجال تنمية الصادرات وتعزيز فرص الأعمال التجارية وترويجها بين البلدين، وإدراكاً منهما للفوائد التي ستتحقق من مثل هذا التعاون وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في بلديهما، ووفق الإمكانيات المتاحة لديهما، قد اتفقتا على ما يأتي:

عقاري سار ويستثنى من ذلك تراخيص المشروعات متناهية الصغر وذات الطبيعة الخاصة والأعمال الحرة.

ونصت مذكرة التفاهم على أن حكومة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، وحكومة المملكة العربية السعودية، ممثلة بهيئة تنمية الصادرات السعودية، المشار إليها فيما بعد بالطرفين رغبة منهما في التعاون في مجال تنمية الصادرات وتعزيز فرص الأعمال التجارية وترويجها بين البلدين، وإدراكاً منهما للفوائد التي ستتحقق من مثل هذا التعاون وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في بلديهما، ووفق الإمكانيات المتاحة لديهما، قد اتفقتا على ما يأتي:

عقاري سار ويستثنى من ذلك تراخيص المشروعات متناهية الصغر وذات الطبيعة الخاصة والأعمال الحرة.

ونصت مذكرة التفاهم على أن حكومة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، وحكومة المملكة العربية السعودية، ممثلة بهيئة تنمية الصادرات السعودية، المشار إليها فيما بعد بالطرفين رغبة منهما في التعاون في مجال تنمية الصادرات وتعزيز فرص الأعمال التجارية وترويجها بين البلدين، وإدراكاً منهما للفوائد التي ستتحقق من مثل هذا التعاون وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في بلديهما، ووفق الإمكانيات المتاحة لديهما، قد اتفقتا على ما يأتي:

عقاري سار ويستثنى من ذلك تراخيص المشروعات متناهية الصغر وذات الطبيعة الخاصة والأعمال الحرة.

ونصت مذكرة التفاهم على أن حكومة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، وحكومة المملكة العربية السعودية، ممثلة بهيئة تنمية الصادرات السعودية، المشار إليها فيما بعد بالطرفين رغبة منهما في التعاون في مجال تنمية الصادرات وتعزيز فرص الأعمال التجارية وترويجها بين البلدين، وإدراكاً منهما للفوائد التي ستتحقق من مثل هذا التعاون وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في بلديهما، ووفق الإمكانيات المتاحة لديهما، قد اتفقتا على ما يأتي:

عقاري سار ويستثنى من ذلك تراخيص المشروعات متناهية الصغر وذات الطبيعة الخاصة والأعمال الحرة.

ونصت مذكرة التفاهم على أن حكومة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، وحكومة المملكة العربية السعودية، ممثلة بهيئة تنمية الصادرات السعودية، المشار إليها فيما بعد بالطرفين رغبة منهما في التعاون في مجال تنمية الصادرات وتعزيز فرص الأعمال التجارية وترويجها بين البلدين، وإدراكاً منهما للفوائد التي ستتحقق من مثل هذا التعاون وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في بلديهما، ووفق الإمكانيات المتاحة لديهما، قد اتفقتا على ما يأتي:

عقاري سار ويستثنى من ذلك تراخيص المشروعات متناهية الصغر وذات الطبيعة الخاصة والأعمال الحرة.

ونصت مذكرة التفاهم على أن حكومة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، وحكومة المملكة العربية السعودية، ممثلة بهيئة تنمية الصادرات السعودية، المشار إليها فيما بعد بالطرفين رغبة منهما في التعاون في مجال تنمية الصادرات وتعزيز فرص الأعمال التجارية وترويجها بين البلدين، وإدراكاً منهما للفوائد التي ستتحقق من مثل هذا التعاون وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في بلديهما، ووفق الإمكانيات المتاحة لديهما، قد اتفقتا على ما يأتي:

عقاري سار ويستثنى من ذلك تراخيص المشروعات متناهية الصغر وذات الطبيعة الخاصة والأعمال الحرة.

ونصت مذكرة التفاهم على أن حكومة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، وحكومة المملكة العربية السعودية، ممثلة بهيئة تنمية الصادرات السعودية، المشار إليها فيما بعد بالطرفين رغبة منهما في التعاون في مجال تنمية الصادرات وتعزيز فرص الأعمال التجارية وترويجها بين البلدين، وإدراكاً منهما للفوائد التي ستتحقق من مثل هذا التعاون وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في بلديهما، ووفق الإمكانيات المتاحة لديهما، قد اتفقتا على ما يأتي:

عقاري سار ويستثنى من ذلك تراخيص المشروعات متناهية الصغر وذات الطبيعة الخاصة والأعمال الحرة.

ونصت مذكرة التفاهم على أن حكومة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، وحكومة المملكة العربية السعودية، ممثلة بهيئة تنمية الصادرات السعودية، المشار إليها فيما بعد بالطرفين رغبة منهما في التعاون في مجال تنمية الصادرات وتعزيز فرص الأعمال التجارية وترويجها بين البلدين، وإدراكاً منهما للفوائد التي ستتحقق من مثل هذا التعاون وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في بلديهما، ووفق الإمكانيات المتاحة لديهما، قد اتفقتا على ما يأتي:



عبداللطيف المشاري

وكونا: أصدر وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري القرار الوزاري رقم 6 لسنة 2026 بشأن تعديل بعض أحكام لائحة الرعاية السكنية استهدف تعديل شروط تسجيل الطلبات على المساكن المؤجرة والحصول عليها والاستمرار فيها بما يعزز العدالة ويرفع كفاءة الاستحقاق.

وقالت المؤسسة العامة للرعاية السكنية في بيان لـ «كوونا» أمس الأحد إن القرار يأتي في إطار تطوير الضوابط المنظمة لملف المساكن الحكومية المؤجرة لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين وفق معايير أكثر دقة وشفافية.

وبينت «السكنية» أن التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالكا لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها

وبينت «السكنية» أن التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالكا لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها

وبينت «السكنية» أن التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالكا لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها

وبينت «السكنية» أن التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالكا لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها

وبينت «السكنية» أن التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالكا لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها

وبينت «السكنية» أن التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالكا لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها

وبينت «السكنية» أن التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالكا لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها

وبينت «السكنية» أن التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالكا لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها

وبينت «السكنية» أن التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالكا لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها

وبينت «السكنية» أن التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالكا لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها

وبينت «السكنية» أن التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالكا لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها

وبينت «السكنية» أن التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالكا لعقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها

نقل البضائع والركاب بين موانئ البلدين على أسس من المساواة والمنافع المتبادلة

## تعاون بين الكويت والبحرين في مجال الموانئ والملاحة البحرية التجارية

صدر مرسوم بقانون رقم 56 لسنة 2026 بالموافقة على اتفاقية التعاون في مجال الموانئ والملاحة البحرية التجارية بين حكومة دولة الكويت وحكومة مملكة البحرين.

مادة أولى: الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال الموانئ والملاحة البحرية التجارية بين حكومة دولة الكويت وحكومة مملكة البحرين، والموقعة في مدينة الكويت بتاريخ 20 أكتوبر 2024، والمرققة نصوصها بهذا المرسوم بقانون.

مادة ثانية: على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون: رغبة في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتنمية الملاحة البحرية، وإرساء أسس التعاون المشترك في مجال النقل البحري، تم التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال الموانئ والملاحة البحرية التجارية بين حكومة دولة الكويت وحكومة مملكة البحرين في مدينة الكويت بتاريخ 20 أكتوبر 2024 وتقع هذه الاتفاقية في السابعة عشرة مادة، وقد تضمنت المادة الأولى أهداف الاتفاقية، ووضعت المادة الثانية تعريفاً لعبارة (سفينة الطرف المتعاقد) وأشارت المادة الثالثة إلى تيسير خدمة ملاحة لنقل الركاب والبضائع على أن تتولى المؤسسات المهنية وضع تفاصيل تشغيل خدمة ملاحة مشتركة بين موانئ الطرفين، ونصت المادة الرابعة

على أن يستمر الطرفان المتعاقدان في بذل جهودهما لتنمية وتطوير العلاقات بين السلطات والمؤسسات المعنية بالنقل البحري والموانئ.

وقررت المادة الخامسة تعاون الطرفان على مساهمة المؤسسات الملاحية في نقل البضائع والركاب بين موانئهما على أسس من المساواة والمنافع المتبادلة، وتطبيق المادة السادسة أن يتخذ الطرفان في إطار قوانينهما كل الإجراءات لتسهيل وتسيير حركة الملاحة بين موانئهما وتوفير التسهيلات التفضيلية الممكنة للسفن التي ترفع علم الطرف المتعاقد الآخر وتجنب التأخير غير الضروري والإسراع في الإجراءات المطبقة في موانئهما إلى أقصى حد ممكن.

ونصت المادة السابعة عشر على أن يمنح كل من الطرفين الطرف المتعاقد الآخر تسهيلات أولوية للدخول والرسو على الأرصفة والشحن والتفريغ والمغادرة، وأن تتمتع السفن التابعة لكل الطرفين في المياه الإقليمية والموانئ التابعة للطرف الآخر بنفس العناية التي تحظى بها سفن هذا الطرف.

ونظمت المادة الثامنة مسألة اعتراف كل طرف بالمستندات الدالة على جنسية السفن والمقاييس والحمولات وغيرها من المستندات المتعلقة بالسفن أو البضائع بما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية وتساوياتها، كما نظمت المادة التاسعة مسألة اعتراف كل طرف بالشهادات والوثائق الخاصة بالبحارة والصادرة من السفن العاشرة والبلدين، وعالجت المادة العاشرة حالة تعرض سفينة تابعة لأحد الطرفين للخطر بري أو أي خطر في المياه الإقليمية أو موانئ الطرف الآخر، فإن هذه السفينة وبضائعها وطاقمها وركابها تنزع لها ببلد الطرف الآخر نفس المساعدات والتسهيلات التي تمنح للسفن الوطنية.

وأكدت المادة الحادية عشرة على أن يضمن كل طرف السفن التابعة للطرف الآخر نفس المعاملة المخصصة لسفنه بالنسبة لتحصيل واجبات وحقوق الميناء وتدفع هذه النفقات وفق القوانين والأنظمة والتعريفات السارية في موانئ كل طرف متعاقد، وأكدت المادة الثانية عشرة على أن يسمح كل من الطرفين المتعاقدين لمواطني الطرف الآخر بالاتحاق

بمؤسسات ومعاهد تأهيل في مجال الملاحة التجارية الكافة الاختصاصات بما فيها التدريب العملي على السفن الراقعة العلم الطرف الآخر بتكاليف تشجيعية لتنمية ودعم التعاون البحري بين البلدين.

وأفصحت المادة الثالثة عشرة على أن يتعاون الطرفان على دراسة القضايا الاقتصادية والفنية التي تنشأ عن ممارسة أنشطة الملاحة البحرية التجارية والنقل البحري، وتبادل المعلومات المتعلقة بالنشاط الملاحي البحري عن طريق الهيئات المختصة في كل من البلدين وتنسيق المواقف في مجال العلاقات الدولية والاتحادات ذات الصلة بالنشاط النقل البحري والملاحة البحرية والموانئ، وأوضحت المادة الرابعة عشرة أنه بغية تنمية التعاون في مجال الموانئ تشجع الطرفان التبادل بصفة منتظمة للمعلومات والوثائق والإحصائيات الدورية وغيرها وتبادل الزيارات بين العاملين والمختصين في الموانئ بغية في اكتساب الخبرة وتوحيد الإجراءات والأنظمة المتبعة في كلا البلدين بهدف تقوية مواجهة المنافسة الخارجية.

وتطرق المادة الخامسة عشرة لأحكام تعديل هذه الاتفاقية وبينت المادة السادسة عشرة طرق تسوية أية خلافات قد تنشأ عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، وأخيراً استعرضت المادة السابعة عشرة الأحكام الختامية فيما يتعلق بالتوقيع والتصديق والانضمام إلى الاتفاقية ونفاذها.

## 3 مراسم بتعيينات دبلوماسية شملت سفراء فوق العادة وقناصل في 10 دول



وزارة الخارجية

1- محمد راشد العميري سفيراً فوق العادة ومفوضاً للكويت لدى جمهورية طاجيكستان.

2- مشاري صالح المزيني قنصلاً عاماً للكويت لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية في مدينة فرانكفورت.

وجاء في المرسوم رقم 51 لسنة 2026 بتعيين تركي خالد المراد سفيراً فوق العادة ومفوضاً للكويت لدى جمهورية أوزبكستان.

كما جاء في المرسوم رقم 55 لسنة 2026، يعين كل من:

عزام عبدالمحسن العصفور سفيراً فوق العادة ومفوضاً للكويت لدى جمهورية كوريا.

2 - أنس طالب معرفي سفيراً فوق العادة ومفوضاً للكويت لدى جمهورية كينيا.

3- جابر دعيج خليفة المالك الصباح سفيراً فوق العادة ومفوضاً للكويت لدى جمهورية سنغافورة.

4- عبدالله حاسم الجريوي قنصلاً عاماً للكويت لدى جمهورية الصين الشعبية في مدينة شنغهاي.

5- فلاح فهد المطيري سفيراً فوق العادة ومفوضاً للكويت لدى الجمهورية اليمنية.

6- فهد يوسف المسعود قنصلاً عاماً للكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية في مدينة هيوستن.

7- محمد خالد العجران قنصلاً عاماً للكويت لدى الجمهورية الإيطالية في مدينة ميلانو وشمال إيطاليا.

المقر الدائم للمنظمة في مدينة الرياض ويجوز إنشاء مكاتب فرعية خارجها

## الموافقة على انضمام الكويت إلى ميثاق تأسيس المنظمة العالمية للمياه

بينما نصت المادة الثامنة من الميثاق على اختصاصات الجمعية.

ونصت المادة التاسعة على الأحكام الخاصة للتصويت في الجمعية، وانطوت المادة العاشرة على تشكيل مجلس المحافظين في المنظمة المجلس، وبينت المادة الحادية عشرة اختصاصات هذا المجلس، وأوضحت المادة الثانية عشرة أحكام التصويت في المجلس.

وتناولت المادتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة الأحكام الخاصة بالأمانة العامة ومهامها، ونصت المادة الخامسة عشرة على ميزانية المنظمة ونفقاتها، وبينت أن المنظمة لها ميزانية سنوية، وأوضحت المادة السادسة عشرة نفاذ الميثاق وكيفية إيداعه، وبينت المادة السابعة عشرة كيفية تعديل الميثاق والمادة الثامنة عشرة طريقة تسوية النزاعات وتناولت المادة التاسعة عشرة الأحكام المتعلقة برغبة أي من الأعضاء في الانسحاب من المنظمة، بينما جاءت المادة العشرون والأخيرة لبيان أن هذا الميثاق حرر من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتيسير الوصول الشامل والعال إلى المياه، وإعادة استخدامها والإدارة المستدامة، وتوفير خدمات الصرف الصحي للجمع.

قامت دولة الكويت بالتوقيع على الميثاق المرافق في مدينة الرياض بتاريخ 28/5/2025 ويقع هذا الميثاق في عشرين مادة.

ونصت المادة الأولى منه على التعريفات التي وردت فيه وتضمنت المادة الثانية من الميثاق على إنشاء المنظمة العالمية للمياه ومنحها الشخصية القانونية الدولية، ونصت المادة الثالثة على أهداف المنظمة، وعالجت المادة الرابعة أحكام عضوية المنظمة والمراقبون وقررت المادة الخامسة من الميثاق المقر الدائم للمنظمة في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية على أن يجوز إنشاء مكاتب فرعية خارج دولة المقر الرياض.

وتناولت المادة السادسة من الميثاق أجهزة المنظمة، ونصت المادة السابعة على أحكام الجمعية العمومية للمنظمة فيما يتعلق بعضويتها واجتماعاتها ورئيسها،

صدر مرسوم بقانون رقم 54 لسنة 2026 بالموافقة على انضمام الكويت إلى ميثاق تأسيس المنظمة العالمية للمياه.

ونص المرسوم على:

الموافقة على انضمام دولة الكويت إلى ميثاق تأسيس المنظمة العالمية للمياه، الموقع في مدينة الرياض بتاريخ 2025/5/28 والمرققة نصوصه بهذا المرسوم بقانون.

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.